مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 12 عدد: 2، يونيو 2023
ص: 522 - 538 | E ISSN: 2600-6634 /ISSN:2335-1586

المصطلح النقدي في الخطاب الأدبي العربي الجزائري
The critical term in the Algerian Arab literary discourse

د. بلوافي مَحمد *
BELOUAFI Mahammed
جامعة تامنغست (الجزائر)
University of Tamanghasset (Algeria)
belouafimahammed@gmail.com

تاريخ الإرسال: 20/02/2023	تاريخ القبول: 26/03/2023	تاريخ النشر: 02/06/2023

ملخص البحث

ولد النقد الجزائري الحديث والمعاصر وسط سيل من المصطلحات النقدية المتعددة، حملتها معها المناهج والمفاهيم والنظريات النقدية الغربية، واقتحمت بها المنظومة النقدية العربية ، باستخدام قائم على الشكل والترجمة الحرفية في كثير من الأحيان من دون أن تستند على السياقات التي أنتجتها، ما أدى إلى اضطراب صياغتها داخل هذه المنظومة، وخلق ما يسمى بإشكالية المصطلح، علما بأن الكثير من هذه المصطلحات لا تخضع للمرجعيات الثقافية ولا لبنية اللغة، وعليه توجب على الباحث العربي أن يضع حدًا لهذه الأزمة ويعمل على تحديد مضمون كل مصطلح غامض أو غير محدد كي يؤدي مهمته في الدرس النقدي، وهنا تتجسد الجهود الفردية للنقاد والدارسين مثل رشيد بن مالك ويوسف وغليسي ، لكن الدراسات النقدية العربية تحتاج إلى سبل تنظيمية محكمة لوضع المصطلحات على أمثل وضع، وعلى الرغم من ذلك تظل هذه الجهود فردية وغير كافية لتخرج بالنقد الجزائري والعربي من الأزمة الراهنة.
الكلمات المفتاح : نقد، مصطلح، أدبي، جزائري، عربي، اشكالية

Abstract :

That the modern and contemporary Algerian criticism was born amidst a torrent of multiple critical terms, carried with it by Western critical approaches, concepts and theories, that stormed the Arab monetary system, which led to turmoil in its formulation within this system, and created the problematic of the term, and therefore the Arab researcher had to put an end to this crisis, Here, the individual efforts of critics and scholars such as Rashid benmalik, Youcef Ouegliss are embodied, but Arab critical studies need tight organizational ways to put terminology in the best possible way.
Keywords: criticism, terminology, literary, Algerian, Arabic, problematic.

* بلوافي محمد belouafimahammed@gmail.com

مقدمة :

ظهر الاهتمام بعلم المصطلح متأخرا ؛ إذ لم تظهر العناية الخاصة بالمصطلحات النقدية، ولا العناية بالمصطلح بصفة عامة إلا مع مطلع السبعينيات، ولم يكن متاحا للباحث أن يجد في الدرس النقدي العربي عناية بالمصطلح النقدي حتى ذاك الحين، ومع هذا فقد اقتصرت الجهود العربية على مجموعة البحوث التي وضعها عدد من العلماء، وبثوها في المجلات وعقد الندوات التي تسعى إلى توحيد منهجيات وضع المصطلح؛ ومن أبرزها تلك التي عقدت في الرباط سنة 1981، وتلك التي عقدت في عمان سنة 1993. ومع هذا فإن مجموعة الأسس والقواعد التي تم طرحها في هذه البحوث وهذه الندوات لم تجد التطبيق الفعال لها؛ إذ إن ذلك يقتضي وجود مؤسسة راعية تسهم في إرساء هذه الأسس وتفعيلها، وتقدّم الدعم الكافي لها لتأخذ مكانها المناسب في الدراسات والبحوث ليتسنى لها الاستقرار والشيوع بين المتخصصين.

1- لمحة تاريخية عن المصطلح النقدي وتطوره عربياً وجزائرياً.

كانت صورة النقد الأدبي في مصر في نهاية القرن التاسع والنصف الأول من القرن العشرين أو ما قبله بقليل؛ لغوية وبلاغية ووصفية وذوقية، لا تتجاوز الانطباع و الذوق و بخاصة ما نقرأه في نقد طه حسين، كما أنها لم تخضع أوليات النقد الأدبي في اليمن (1939-1948) للمقاييس أو المعايير النقدية المحكمة، ولا للمدارس أو المذاهب المتبعة، الا ما جاء منها اعتباطا؛ " أي أنها قد تلتقي مصادفة مع هذه المدرسة أو تلك، وقد تقترب من هذا المذهب النقدي أو ذاك" [1].

بينما نجد في المغرب الأقصى قد غلب النقد الفني، التأثري والتاريخي على النقد الأدبي، وذلك من خلال إثارة قضايا مستويات اللغة بين الفصحى و العامية و مناقشة أزمة الأدب بين والجديد والقديم وأزمة الأدب وأدب المناسبات، و استمر الأمر على حاله حتى مطلع الستينيات أو قريبا من ذلك، وتطور النقد بتطور الصحافة. كما هي الحال في كتاب «النقد الأدبي بالمغرب»، وقد ارتبطت أزمة النقد الأدبي العربي في المغرب، بضعف العناية بالمصطلح النقدي، في صلته بالمثاقفة والتمثل النظري لمناهج النقد الحديثة.

وأُستخدم المصطلح في المغرب الأقصى لأول مرة في كتاب (المصطلح المشترك في نقد الشعر)، عام 1977 لصاحبه إدريس الناقوري، حيث ربط مفاهيم المصطلح النقدي وحدوده بالمناهج النقدية الحديثة، وبخاصة البنيوية التكوينية، و بالرغم من معالجته لأنموذج من النقد الأدبي القديم إلا أن المهمن على جهود النقاد المغاربة في وضع المصطلح -و هي جهود لا ينكرها إلا غافل أو جاحد-، أنها تفتقد لعقد الصلة بين المصطلح والتراث النقدي العربي، ولم يكن هنالك اهتمام حقيقي بالمصطلح بخلاف عما هو عليه في الفترة المعاصرة..

بل حَدّدت وضعية المصطلح بوصفها " ثمرة مناخ سوسيوثقافي وأدبي محكوم أولاً؛ بقلة الإنتاج والابتكار النظريين بالقياس إلى الثقافات التي تبلورت فيها في الأصل، وبمحدودية النصوص الإبداعية في المستوى الكمي لا في المستوى النوعي" [2]، هذا بالنظر الى الفارق الشاسع مابين الثقافتين الغربية والعربية، والفكر العربي والغربي، سواءا في الابتكار والتوليد أو التطبيق، "وهناك ضمن هذا المناخ تقلص واضح لدور التاريخ الأدبي والثقافي والمعجمي"[3].

وسادت تيارات تقليدية في النقد الأدبي في السعودية، ثم انخرطت تجاربه النقدية في المناهج الحديثة مثل التأويل، المعتمد على علوم النفس والتاريخ والإناسة نحو تفسير العمل وإزالة الغموض عنه ، لينطلق " من داخل النص متجهاً إلى الأعلى، كما أن الناقد لا يجب أن يكون مقيداً في تيار أو مذهب نقدي محدد، أو حتى مذهب أدبي واحد، فالناقد يتحرك في نقده مع كلّ التيارات التي تتماشى مع الإبداع نفسه، فالنقد تابع للإبداع، وتقيد الناقد بمذهب واحد قد يجعله في وادً والعمل المنقود في واد آخر؛ وهذا دليل على هضم الناقد لقراءة العمل من عدمها" [4].

ولا نغفل حصيلة النقد الأدبي في الوطن الفلسطيني والشتات المتقدمة على سواها إلى حدّ كبير، فيما كتبه حسام الخطيب (فلسطين) ؛ "غير أن مقومات هذه الحصيلة نظرياً وتطبيقياً قليلة العناية، بالمصطلح النقدي عند أبرز نقادها أمثال إحسان عباس وجبرا إبراهيم جبرا وادوار سعيد وحسام الخطيب، وقد تمكن غالبية نقاده من اللغة العربية، وأتقنوا اللغة الإنكليزية في معظم الأحوال، ومالوا إلى العلمية والموضوعية، وإلى التوازن الفكري والمنهجي" [5].

وقد ظهرت في الجزائر حركة نقدية قبيل الاستقلال، إلا أنها لم تقم على أسس علمية ممنهجة لحاولت بعد الإستقلال أن تأسس لفعل نقدي جزائري فتمثل ذلك في أعمال الكثيرين من بينهم :عبد المالك مرتاض، محمد مصايف، واسيني الاعرج، رشيد بن مالك...و غيرهم من النقاد، و نجد من بين هؤلاء من التفت إلى نقد الرواية الجزائرية وفق منظور سياقي و كذلك نسقي.

ومن المعلوم أن النقد الأدبي الجزائري المعاصر بدأ بدايات متعثرة كانت لها هفواتها، فيكاد يقع إجماع على أننا لا نلفي نقدًا ممنهجًا بالجزائر قبل سنة 1961 م، فما كان قبل هذه السنة لا يعدو أن يكون محاولات متناثرة في الصحف والمجلات، كان يدبجها بعض الكتاب، أمثال رمضان حمود، ومحمد السعيد الزاهري، ومحمد البشير الإبراهيمي، وابن باديس، وحمزة بوكوشة، وأحمد بن ذياب، وعبد الوهاب بن منصور، وأحمد رضا حوحو، وغيرهم من الأدباء والمشايخ الذين لم نعرف البعض منهم، ولعل النهضة النقدية بالجزائرقد بدأت مع واحدا من هولاء، كان قد جعل النقد شغله الشاغل؛ آلا وهو أبو القاسم سعد الله،في كتابه والموسوم ب(محمد العيد آل خليفة رائد الشعر الجزائري في العصر الحديث)، ومنذ ذلك الحين باشرت الجزائر نهضتها النقدية ليصبح الجو الفكري العام مهتما بالنقد الأدبي كضرورة ملحة، باعتباره الموجّه والمرشد الذي يواكب الحركة الأدبية دافعا عجلة السيرورة والتطور.

كما كان لهذه العثرات تأثيرها الإيجابي على الفعل الأدبي، وعلى تطور الخطاب النقدي فيما بعد .لقد قيل الكثير عن الهفوات التي طبعت المسار النقدي الجزائري المعاصر في مختلف مراحل تشكله الأساسية، منها) : -سوء الفهم وضيق مجال التمثل - عدم تبني منهج معين في كليته وفي مرجعياته الفلسفية والابتسمولوجية - سوء استخدام وترجمة بعض المفاهيم الأساسية - ارتباط النقد الأدبي بالجامعة - إثقال النص بالمصطلحات والمفاهيم - ارتباط النقد الأدبي، في مجمله، بمدرسة واحدة) المدرسة - (غياب مراعاة خصوصية النص من ناحية وخصوصية النظرية أو المنهج المستورد والمتبني- هيمنة التقعيد والمعيارية - سلطة التطبيق الفج والاستيلاب المنهجي - ادعاء العلمية العمياء في النقد - غياب الحوار الفعال بين الرواية والنقد- غياب المناخ الملائم والضروري لإنتاج المفاهيم- حضور الانتقائية- غياب القراءة المنتجة والمخصبة(... وغيرها من الملاحظات الأخرى التي لا تتوخى التقليل من أهمية ما حققه الخطاب النقدي الأدبي عندنا، كما أنها لا تبتغي التأثير على الصيرورة والسيرورة النقدية والأدبية الجزائرية بالخصوص.

حيث اهتم النقد الأدبي في الجزائر بالمنهجية الحديثة، و بخاصة الحقل السيميائي و كذا السردي في الثمانينيات، وأدغمت مصطلحات السيميائية بالعلامة في التراث النقدي عند العديد من النقاد أمثال عبد الملك مرتاض وعبد الحميد بورايو ورشيد بن مالك، حيث سعى عبد الملك مرتاض إلى تعزيز المصطلح النقدي في المناهج الحديثة مازجاً مزجا بين القديم والحديث،" ومزاوجاً بينهما في محاولة منه من أجل عَطاء نقدي أصيل ذي خصوصيات، لها جذور في التاريخ، ولها امتداد في أعماق الحداثة، وهو ما أعطى لدراساته سمة مميزة تكشف عن مدى استيعابه للنظريات النقدية الحديثة وإلمامه بالتراث العربي، لذلك نجده في أغلب دراساته الحديثة يميل إلى التركيب المنهجي.

و يأتي بعد هؤلاء السعيد بوطاجين، ليهتم اهتماما متميزا بالمصطلح وعلاقته بالتراث النقدي و اللغوي عند العرب، مع التركيز على الاستعمالات النقدية للمصطلح في التراث الأسلوبي و البلاغي العربيين، كما حاول من خلال مجموع دراساته و بحوثه أن يعقد علاقة وطيدة بين المصطلح النقدي و أصوله الفلسفية...

وأخيرا...أعتُرِفَ بمكانة المصطلح النقدي؛ من خلال الإقرار بعلمية النقد (وضع أسس علم النقد)، وبدا ذلك جلياً في كتاب سعد الدين كليب؛ النقد العربي الحديث، مناهجه وقضاياه، على أن " النقد الأدبي هو علم النص أو هو علم الظاهرة الأدبية، وقد يبدو استخدام مصطلح العلم في وصف النقد الأدبي غريباً بعض الشيء، ويحتاج إلى تسويغ ولاسيما أن النقد الأدبي معياري، في حين أن العلم وصفي. إننا إذ نستخدم مصطلح العلم، في هذا المقام، نستخدمه وفي الذهن مصطلح العلوم الإنسانية التي يشكّل النقد الأدبي حقلاً من حقولها، ومن المعروف أن هذه العلوم لا تستطيع أن تضاهي العلوم التجريبية، في مسألة الدقة العلمية" [6].

2- واقع المصطلح النقدي في ثقافتنا العربية:

ارتبط المصطلح النقدي بحالتيه النظرية والتطبيقية بالمنظور الفكري وسبل منهجيته، وأظهر النقد فوضى التطبيق للمصطلح السردي دون إحكام واعي بنظريته وعلمه، فالسرد يشمل أنواع القصّ كلّها من

الحكاية والأشكال الموروثة الكثيرة كالمسامرة، والليلة، والنادرة، والطرفة..الخ، إلى القصة والقصة المتوسطة (النوفيلا) والرواية..الخ، ونلاحظ أن نقاداً وباحثين كثر رهنوا المصطلح السردي بالقطيعة المعرفية مع تاريخه ولغته العربية؛ استسلاماً للترجمة والتعريب، وعندما استعيرت مصطلحات علم السرد لتحليل النصوص الروائية العربية، استنكروا استعمالها النقدي، كما هي الحال عند علي نجيب إبراهيم (سورية) كقوله: " ضمير السرد، ووجهات النظر السردية، وصوت الراوي (التبئير)، والمقامات السردية... الخ. وبعد حين، ومع توالي الترجمات، نضطر إلى تغيير المصطلحات تبعاً للتغيير الحاصل في مصدرها، ونغيرها على هوى ما نعتقد أنه الأجدى من دون أي تنسيق، وتكون النتيجة فوضى مصطلحات تؤرث أزمات النقد الروائي. فمصطلح «القص» Recit ينقلب إلى «الحكي» و«المحكي»، و«البنية السردية» La Structure narrative إلى «البنية الحكائية». وبالتالي تنقلب «السرديات» إلى«الحكائيات» " [7] .

ومما تقدم نرى أن المصطلحات النقدية ما زالت تعاني من مشكلات متعددة، شأنها في ذلك شأن كثير من القضايا الشائكة التي تعاني منها اللغة العربية، والأمة بأسرها في هذا العصر.

نتوقف هنا لنلقي نظرة على وسائل بناء المصطلح في العصر الحديث وما يواجه هذه الوسائل من عقبات، وما يعتريها من نقص وخلل. وإذا تجاوزنا الوسائل القديمة في بناء المصطلحات من مجاز ونقل بصورها المختلفة، فإننا نجد الأصوات تتعالى منادية بضرورة مواجهة هذا السيل المنهمر من المصطلحات الوافدة. فيقترح بعض العلماء إبقاء المصطلحات الأجنبية على حالها إلى أن نختار لها مصطلحاً قادراً على حمل المفهوم، وبعضهم يقترح منهجيات للتعامل مع السوابق واللواحق في المصطلحات الأجنبية، باعتبار أنَّ هذا الأمر من شأنه أن ييسِّر على المتعاملين اختيار المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية بيسر وسهولة. وثمة من يدعو إلى منهجية تتضمن إدخال الصيغ الأجنبية، واختيار جذور عربية لوضعها في هذه القوالب، واشتقاق مصطلحات من جذور عربية وفق قوالب أعجمية.

3- من وسائل البناء الحديثة للمصطلح:

أولاً: " إدخال المصطلحات الأجنبية بصورتها الأجنبية التي وردت عليها في لغتها الأم، وكتابتها بحروف عربية، وظهرت مثل هذه الصورة مع بدايات العمل اللغوي الحديث، و نتيجة لذلك ظهرت مصطلحات يصعب قبولها في العربية، نحو مصطلح (كوجيتو ديكارت)" [8] ، ومصطلح (سيركومفلكس)، ومثل هذا الصنيع ربما أمكَنَ تكلف قبوله في أسماء الأجهزة، نحو (الأوسيلوغراف) و(الكيموغراف)، وفي أسماء العلماء نحو(برجشتراسر) و(بروكلمان)، ولكن يصعب قبول ذلك في غيره من المصطلحات اللغوية والعلمية.

ثانياً: ترجمة جزء من التركيب المكون للمصطلح، واقتراض جزء منه، نحو" اختيار مصطلح وحدات فونيماتية في مقابل (Phonematic Units)، والجملة الفونولوجية في

مقابل،(Phonological Sentence) ومصطلح (المحتوى الفونيمي) في مقابل (Phonemec Content " [9].

ثالثاً: ترجمة جذر الكلمة مع إبقاء الصيغة الأجنبية على حالها؛ نحو صوتيم، وصرفيم، وصنفيم، ودلاليم. وهذه الطريقة هي ما يسميها يوسف غازي (طريقة التهجين) بقوله: " ولقد اعتمدنا شخصياً طريقة التهجين هذه في تعريب بعض مصطلحات كتاب فردينان ديسوسير.. فترجمنا (PHONEME) المركبة من PHON الصوت، ومن اللاحق EME بصويتم، وmorpheme بـ صرفيم، وSemanteme بـ دلاليم، وvertueme بفرضيم" [10].

رابعاً: التعريب؛ اختيار مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية، وكتابة المصطلحات الأجنبية إزاءها بحروف عربية، وقد يكتب المصطلح بجانب ذلك بلغته الأم، نحو ما نجده عند علي عبد الواحد وافي، فها هو يتحدث عن فروع علم اللغة بقوله: " وهي الفونيتيك (phonetique) أو دراسة الأصوات، والديالكتوجيا (Dialctologie) أو دراسة اللهجات العامية، والسيكولوجيا اللغوية (Psychologie Linguistique) أو علم النفس اللغوي، وهو دراسة العلاقات بين الظواهر اللغوية والظواهر النفسية بمختلف أنواعها، وبيان أثر كل منها في الآخر، والسيمنتيك (Semantique) أو دراسة اللغة من ناحية الدلالة" [11].

غير أن الاعتماد المطلق على التعريب وحده يضعف المصطلح ووظيفته، ولا يكفي التمييز بين اللغة بوصفها نظاماً إشارياً، واللغة بوصفها وسيلة اتصال ما لم يرتهن هذا التمييز بطبيعة هذا المصطلح وخصوصيته، ولا يبدو مثل هذا الرأي مجدياً دون العناية بخصائصه الثقافية واللغوية العربية، لأن المصطلح السردي مرهون بعناصر التمثيل الثقافي التي تؤثر عميقاً في الدلالية والتداولية، أي وظيفية اللغة ولاسيما الفعلية، لأن المصطلح السردي شديد التشابك مع الدلالية والتداولية." فالمعنى في اللغة بوصفها كلاً ـ عند بنفست ـ هو نظام نسقي، أمّا المعنى في الكلام أو التعبير الخاص، فسياقي. وبمصطلحات التمييز الأولي في الدراسات السيميائية، فإنَّ المعنى في اللغة بوصفها نظاماً إشارياً، هو دلالي، أمّا المعنى في الجملة المفردة، فيتغير بتغير المعنى النحوي (التركيبي). أي أن أشكال المعنى الأخرى في الكلام أو الخطاب، تتزيّا بزيّ التداولية (pragmatics) ، أي العلاقة بين المتكلمين وسياق خطابهم " [12].

وإذا أعدنا النظر في هذه الوسائل وجدنا أنها في معظمها تمثل صورة من صور التغريب للمصطلح العربي، ولا تتفق مع نزعة المحافظة على كيان اللغة العربية واستقلاليتها، وتمثل جانباً من جوانب التبعية التي تعيشها الأمة في حاضرها. وإن كانت الصورة الرابعة هي أقربها إلى روح العربية، ومرحلة يمكن تقبلها ريثما يتيسر إيجاد المصطلح العربي البديل؛ إضافة لما تمثله هذه المرحلة من تواصل مع الحضارات الأخرى دون التنكر لهويتنا ولغتنا.

يمثل اقتراض المصطلحات بلغتها الأجنبية، دون البحث عن مقابل عربي لها تقصيراً واضحاً من أولئك الذين يعتمدون هذا الأسلوب؛ إذ إنهم يريحون أنفسهم من عناء البحث، بدعوى عدم قدرة العربية على توفير المقابلات.

ولا تقل تلك الصورة التي تمزج بين العربية والأجنبية في المصطلحات خطورة عن تلك التي تعتمد على نقل المصطلحات الأجنبية؛ ذلك أن الصورة الأولى قد تدعو الغيورين للبحث عن مقابل يستسيغه المتخصصون، أما هذه الصورة فإنها قد تدخل من الضيم على اللغة ما يجعل المستخدمين يرضونه، ويبتعدون عن مجرد التفكير ببديل يحل مكانه.

وقد يكون من أشدها خطورة ؛ التهجين، لما يمثله من تجاهل لإمكانات العربية الحقيقية، وتضليل للمستخدمين، يؤيد هذا التصور أن اللغات العالمية تشترك في معظم الأصوات، ولكنها تختلف في الصيغ والمعاني التي تحتملها الصيغ؛ فالأصوات التي تستخدمها الإنجليزية مثلاً تستخدم العربية أغلبها، فلماذا نترك صيغ العربية وقوالبها، ونبحث عن صيغ أجنبية، وهل عجزت هذه الكثرة الكاثرة من الصيغ العربية عن تأدية المعنى المراد حتى نبحث عن صيغ أعجمية تدخل الضير والضرر على لغتنا.

4- مصطلحنا النقدي بين المنظور الفكري والممارسة التطبيقية .

أدركنا في عصرنا المعاصر أن للمصطلحات أهمية معرفية بالغة، بوصفها بنية سيميائية ودلالية وتداولية، مشتركة بين مختلف العلوم واللغات، وما دام المصطلح يمتلك حدا سيميائيا ودلاليا واضحا في لغته الأصلية، فإنه يتحول عند ترجمته إلى لغات أخرى، فاللغة إنما هي أداة تواصل و تفاهم مشتركة بين مجموعة من الشعوب والمجتمعات، تكتنز في داخلها رصيدا معرفيا متفقا عليه، مقدما في صورة تعاقد، أو عقد قرائي تواصلي وتداولي، يتجاوز الحدود المعجمية القارة أو الثابتة ضمنيا ودلاليا، بينما المصطلح النقدي، أو الأدبي، أو المصطلح بصفته المطلقة؛ فإنه لا ينطوي على لغة اعتيادية، وإنما يتشكل في لغة واصفة أو انعكاسية، أو ما تسمى أحيانا -"ما وراء اللغة " أو ميتا – لغة Meta-Language ، وهو بهذا يمثل درجة عالية من التجريد، إلا أنه تجريد مفهومي على مستوى اللغة الواصفة، ويمكن القول أن المصطلح إنما هو: "كلمة أو مجموعة من الكلمات، تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة. والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وتكشيفيه لما قد يبدو مشتتا في التصور"[13] .

وبهذا يقف المصطلح في فضاء لساني وسيميائي ودلالي قريب إلى حد كبير من الفضاء الذي تقف فيه كل فروع ما تسمى بالنظرية الواصفة أو الانعكاسية أو الميتا– نظرية Meta-Theory حيث نجد استقصاء نظريا في حقل نظري آخر، وهو ما يخلق مستوى أعلى من مستويات التدليل والترميز، يختلف عن المستوى المعروف لشفرات اللغة الاعتيادية، ليغدو لغة ثانية، وبناء على ذلك يمكن النظر إلى المصطلح

بوصفه دالا أو علامة من نوع خاص يمكن أن نسميه بالدال الاصطلاحي (أو العلامة الاصطلاحية) وهو بهذا شبيه بالدال الأسطوري أو العلامة الأسطورية، ضمن نسق سيميائي من الدرجة الثانية، يمارس تأثيره الدلالي على مستوى المعنى الإيمائي الحاف، وليس على مستوى المعنى الذاتي القار أو الثابت. وكما يرى رولان بارت فان المعنى الإيحائي، في مثل هذا النسق، يمثل نوعا من الانتقال من المعنى الدلالي أو الإشاري إلى معنى دلالي جديد آخر .فالمعنى الإيمائي يتم عندما تصبح العلامة المتكونة من العلاقة بين الدال والمدلول دالا لمدلول أبعد. ولو شئنا تطبيق مفهوم بارت الخاص بالأسطورة على المصطلح، لوجدنا أن هذه العلاقة تنطوي على "عملية ثلاثية ترميزية، ستمثلة في الدال والمدلول ونتاجهما العلامة لخلق بنية دلالية جديدة، حيث يحدث كل شيء كما لو أن الأسطورة (وبالنسبة لنا الدال الاصطلاحي) قد نقلت النظام الشكل للتدليلات الأولى إلى جوانب فرعية يمكن التمثيل لها بالترسيمة السيميائية التالية "[14].

ومن هنا نرى أن المصطلح يقوم في العادة بزحزحة المعنى الثابت للفظ إلى دلالات إيحائية وتأويلية جديدة لم يكن يحملها في السابق، وهو أمر سبق وأن تنبه له العلماء والباحثون العرب القدامي، إذ سبق للشريف الجرجاني وأن قال بأن الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل من موضعه الأول، كما ذهب إلى مثل هذا أبو البقاء اللغوي عندما قال: " إن الاصطلاح؛ هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى إلى معنى آخر لبيان المراد. وحديثا ذهب مصطفى الشهابي إلى القول بأن الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، بل انه تنبه للتفرقة بين ما اسماه بالمدلول اللغوي للمصطلح ومدلوله الاصطلاحي"[15].

إن هذا الامتياز الذي يحتفظ به المصطلح في أنظمة الدلالة، يجعلنا نؤكد على الوظيفة التداولية والابستمولوجية، التي يمكن أن ينهض بها كوسيط بين مختلف اللغات، لأنه يمتلك الكثير من السمات كوسيط لغوي، لكنه يظل في الجوهر ينتمي إلى المستوى الرمزي Symbol بمستوى معين، مقارنة بالإيقونة Icon ، والإشارة Index ، فالمصطلح بوصفه علامة من نوع خاص، هو جزء من التعبير اللغوي، حيث تكون المفردة اعتباطية وغير معللة بشكل عام. وهذا لا يمنع أن يمتلك المصطلح في بعض الأحيان قوة تداولية ودلالية قريبة إلى حد ما، من طاقة العلامة الأيقونية بسبب امتلاكه لمواضعة اجتماعية، وثقافية تعاقدية، بين مختلف الثقافات واللغات الإنسانية. وهذا هو سر تحول المصطلح، في الثقافة الإنسانية إلى رسول مشترك للتواصل والمثاقفة، له ما له، وعليا ما عليه، بوصفه رسالة مفهومة ومشتركة موجهة إلى البشر. وهنا في هذا المقام يلخص عبد السلام المسدي إشكالية المصطلح العلمي بقوله:

" إذا ما كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للموا ضعة الاجتماعية فان المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه

كما وأضيق دقة. وبذلك يغدو المصطلح، إعلاميا، بأنه شاهد على غائب، أو هو حضور لغيبة، لأنه تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغويه "[16].

أثارت قضية المصطلح اهتمام العلماء والمفكرين منذ وقت مبكر، ، فكان لابد من تحديده، وضرورة الامساك به، نظراً لأهميته البالغة، ولهذا سعى المفكرون الى وضع اسس وقواعد تتبع لوضع المصطلحات بدل الفوضى والعشوائية والذاتية التي يعاني منها، فنشأ تبعاً لهذا الإحساس ما يمكن تسميته بعلم المصطلح في النصف الأول من القرن الثامن عشر، لكنه لم يجد صدى كعلم قائم بذاته إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث اهتم العلماء اللسانيون في جمع قواعده و توسيع نطاقه عالميا وتعريفه بصورة واحدة متفق عليها مستفيدين بست لغات في ذلك العصر مع المفكر شولمان، وحسب تعريف المنظمة العالمية للتقييس:" دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين متخصصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية"[17].

نجد كذلك أن علي القاسمي يعرفه بأنه " العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها" [18]، وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذا العلم في " دراسته الأنظمة المفاهيمية والعلائق التي تربطها داخل حقل معرفي معين، بضبط دقيق للمفاهيم والدلالات، وجرد مستفيض للألفاظ الحاملة لها قصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشكل والمضمون باحترام صارم للمقاييس اللغوية المتعارف عليها والمعمول بها " [19]، وأخذ بالتوسع إلى أن بلغ العالمية، و أصبح يدرس في المعاهد العليا و الجامعات لما له من ضرورة أدبية وعلمية، فهو يطور اللغة بحسب الحاجة التي تدعو إليها الضرورة، لتوليد مصطلح جديد بناءاً على المجهودات اللغوية، ويتضمن المصطلح عدة طرائق لوضعه و التأصيل له، ولذلك تأسس عدد من المراكز والمؤسسات* [20]، التي أخذت على عاتقها مسؤولية متابعة أمر المصطلحات والتنظير لها؛ ومن أبرز هذه المراكز مركز المعلومات الدولية للمصطلحات (الانفوتيرم Infoterm) الذي تأسس بناءاً على اتفاق بين اليونسكو والمعهد النمساوي للمصطلحات .

وسعى هذا المركز (الانفوتيرم) لإرساء أسس النظرية العامة لعلم المصطلحات التي تهدف للعناية بما يأتي:[21]

- المفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها.
- مكونات المصطلحات وتراكيبها واختصاراتها.
- العلاقات اللغوية للمصطلحات من حيث التخصص.
- التقييس والتوحيد للمصطلحات.

كما جعل المركز من أعماله متابعة ما يتصل بالتوثيق والمعلومات في مجال المصطلحات وذلك بجمع المطبوعات المصطلحية من كل أنحاء العالم، سواء تلك المتصلة بالأسس والمعايير أو مجموعة المصطلحات المتخصصة وتقديم المعلومات عن المطبوعات الصادرة والمشروعات الجارية.

5- عناصر المصطلح النقدي وتحققها:

يقوم المصطلح النقدي على اللغة والمعرفة والمنهجية، هذه المكونات لا تنفصل عن عناصر التمثيل الثقافي من جهة، وعن تراث الإنسانية من جهة أخرى، مما يقوّي التواصل الحضاري مع الثقافات الأجنبية والتطورات العلمية والمعرفية، و تسير توجهاتها تماشياً مع الوعي المعرفي بالاتجاهات الفكرية والنقدية، من خلال استغلال التراث الفكري والنقدي، ناهيك عن ضرورة التعريب؛ لمراعاة الخصوصيات الثقافية، في حين أن توليد المصطلح لا يقتصر على التعريب والترجمة وحدهما، بل يستدعي تعضيد الحوار الحضاري بين الثقافات ولغاتها، وقد أحسن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت في المطالبة بضرورة إدغام الترجمة بالتعريب والتأليف، من خلال موقف حضاري مستقل، يستطيع التحاور مع الثقافة القادمة بتحليلها تحليلاً يحترم ما فيها من اختلاف، ومن اتفاق، ويسعى إلى الإفادة من ذلك كله، وفي الوقت نفسه ينقد ما قد تنطوي عليه من مغايرة في السياقات أو ما قد تدعو إليه من مواقف قد يتفق معها الدارس وقد لا يتفق " [22] .

ويضيف عبد المنعم تليمة، مدعماً ذلك المسعى إلى تأصيل وضع المصطلح النقدي بالتواصل الحضاري والمعرفي في تعقيبه على (بحث تعالي المصطلح وانحناء التعريب)، " فالعرب قادرون على أن يكونوا شركاء أصلاً في عملية تغيير العالم وبناء عالم جديد، فهم قوم نهضوا قديماً ووسيطاً بحضارة كانت الوحيدة في زمانها وهم قوم لم ينقطعوا حديثاً عن العالم، بل هم طرف أصيل في جلّ شواغله وقضاياه منذ بداية نهوضهم الحديث - ونأتي إلى شأننا، العربية ومشكلات الإبداع والترجمة والتعريب والمصطلح - فنكرر ما بدأنا به وهو أن قوة اللغة من قوة أهلها، فإن صحّت حركة العرب إلى المستقبل تفجرّت إبداعية العربية فاستوعبت الجديد، وأضافت إليه إضافات مرموقة" [23].

ومن هذا المنطلق نجد أن الاختلاف في ترجمة المصطلح النقدي الواحد من شأنه أن يفاقم الازمة ويزد الهوة بين الدارسين، ويؤدي في النهاية إلى الاختلاف في الفكر النقدي، ومن ذلك أسباب عدة، نذكر منها ثلاث نقاط هامة: [24].

أولاً: عدم استقرار المصطلح النقدي. فهناك الكثير من المصطلحات المتعددة المعنى والمفهوم عند النقاد، فضلاً عن تأرجح المعنى للمصطلح النقدي عند الناقد الواحد، ولذلك فإنه من الصعب إرساء قواعد واضحة للنظرية النقدية العربية دون توحيد المعنى والمفهوم للمصطلح النقدي العربي وتحديدهما.

ثانياً: اختلاف النقاد في فهم المراد من المصطلح النقدي الواحد مما يؤدي إلى تضارب الآراء أحياناً واختلاف النتائج.

ثالثاً: إن مشكلة الاصطلاح مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإشكالية التعريب والترجمة

6- مناهج دراسة المصطلحات النقدية:

أ- المنهج التاريخي :يرمي إلى تتبع التطورات التي عرفتها دلالة بعض المصطلحات ولعل ابرز من يمثل هذا الاتجاه في دراسة المصطلح أحمد مطلوب، يقول مطلوب في مقدمة كتابه؛ معجم المصطلحات البلاغية

وتطورها، محددا ملامح منهجه :" فهو يقدم للدارسين معرفة الجديد عن البلاغيين ويذكر مدى تأثير اللاحقين بالسابقين، وتقريب فنون البلاغة وربطها بالنصوص لتكون نافعة لمن يريد أن يكتشف بنفسه هذا الفن..." [25] .

وعلى الرغم من جهود الباحث فإن هذا المنهج الذي يعمد إلى تحديد المعنى اللغو،ي ثم الوقوف على دلالته الاصطلاحية اعتمادا على التطور التاريخي، لم يحفل بتناول مصطلحات أخرى بهدف المقارنة، و إضاءة آفاق دلالية أخرى، فقد اكتفى بعدد محدود من المصطلحات، هي الفصاحة والبلاغة والمعاني، والبيان والبديع.

يتطلب المنهج التاريخي كي تكون نتائجه دقيقة أن يستوفي شروط الدراسة العلمية من حيث الاستيعاب التام للمادة باستخدام آلية الإحصاء، فهل فهرست فعلا أماكن ذكر المصطلح جميعا ولدى المؤلفين جميعهم وعبر القرون بأكملها ؟ وإن فهرست بإحصاء أمين فهل خضع نص ورد فيه المصطلح للتحليل والتعليل اللازمين ؟ .

و تتأزم إشكالية المنهج التاريخي في دراسة المصطلح حينما تحجم الدراسات عن تتبع و جود المصطلحات محور الدراسة المخطوطات فهي غالبا ما تكتفي برصد تطورها من خلال المادة المطبوعة، و تتجاوز المؤلفات التي فقدت أو أتلفت في كوارث أو حوادث مرت بها الحياة العربية عبر التاريخ و من الإنصاف القول: إن الإحاطة بالمادة اللغوية و النقدية كلها، أمر عسير على باحث يتحرى علمية المنهج في البحث و التدوين.

ب-المنهج الوصفي: من غايات المنهج الوصفي، تعريف الواقع الدلالي للمصطلحات ضمن النص، ويشترط فيه "إحصاء النصوص التي وردت فيها المصطلحات و ذلك مراعاة لتوقف بعض المصطلحات على بعض وضرورة تصور المصطلح في حجمه الحقيقي ودراسة المواد الاصطلاحية بالمعاجم اللغوية، ثم المعاجم الاصطلاحية، و ذلك لتمهيد الطريق أمام فقه المصطلح و تذوقه، وتصحيح الأخطاء التي قد يكون الإحصاء جلبها من قبل، بدراسة مصطلحية تراعي ذكر المصطلح و العلاقات التي تربطه أو تفصله عن سواه" [26] .

إن كتاب (مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ)، لميشال عاصي، " يمكن أن يعد من أبرز التطبيقات على هذا المنهج، لكن وبالرغم من ذلك فان المؤلف فيه لم يهتدي إلى نهج واضح، يطمأن به إلى النتيجة" [27] ، لأنه " اعتمد على العثور بدل الإحصاء كما أنه ألغى الدراسة اللغوية، وعد ما ليس مصطلحاً مصطلحاً، و لم يدرس المفاهيم دراسة مصطلحية، تجعلها محددة المعاني و الخصائص، وقد تناول مصطلحات نقدية معينة مثل (اللفظ و المعنى)، على أساس أنها قضايا أدبية نقدية، وليس على أساس أنها مصطلحات نقدية مما أهدر إمكانية تتبع تطور دلالة المصطلح أو تغيرها من مؤلف إلى آخر، و أضاع إمكانية الوقوف على تميز المصطلح عند الجاحظ من غيره، هو اعتماده الصارم على معطيات الجانب الوصفي، و ما يتبع هذا الاعتماد من إهمال للجانب التاريخي و استبعاد الدراسة المقارنة"[28] .

ج- المنهج الوصفي التاريخي :أفضل وأظهر من يمثل هذا المنهج الوصفي التاريخي، هذا المنهج المزدوج، هو إدريس الناقوري في كتابه (المصطلح النقدي في نقد الشعر) ، من خلال دراسته المستفيضة للقضايا تاريخية عدة،و أهم معالم منهج الناقوري من خلال كتابه تتضح في تناول المصطلح بما يأتي:[29]

1ـ قراءة نص الكتاب(نقد الشعر) مرات متعددة و متأنية بهدف الوقوف على أهم الاصطلاحات، و استيعاب دلالتها المختلفة.

2ـ القيام بعملية جرد عامة، تشمل المفردات النقدية و البلاغية دون أخذ معيار القوة الاصطلاحية في الحسبان بادئ الأمر تحديد واختيار الإصلاحات النقدية و البلاغية المزمع دراستها بناء على مقاييس موضوعية وعلمية يمكن حصرها على النحو الآتي:

أ ـ اطراد الاستعمال الاصطلاحي عند نقاد سبقوا قدامة أو عاصروه .

ب ـ رغبة قدامه نفسه في عد بعض المفردات اللغوية مصطلحات سواء كانت من اختراعه أو من اختراع غيره من النقاد العرب القدامى أو من اختراع نقاد و فلاسفة آخرين استعار منهم المؤلف مصطلحه النقدي.

ت ـالسياق الذي كثيرا ما يعطي للفظ قوته الاصطلاحية وينقله بالتالي من دلالته اللغوية الأصلية,أو المجازية إلى دلالته الاصطلاحية الجديدة .

ث ـ انتماء المفردة إلى معجم علم من العلوم العربية التي تحددت اصطلاحاتها قديما في أثناء عصر الاحتجاج أو بعد هذا التاريخ, مثل علم النحو والعروض والقافية أو إلى غيرها من العلوم الدخيلة التي تشربتها الذهنية العربية في خلال فترة التلاقح الفكري والتفاعل الحضاري , ومن هذه العلوم المنطق والجدل والأخلاق .

ج ـ توافر الشروط الاصطلاحية أو الصفة الاصطلاحية في المفردة المدروسة و من هذه الشروط : الدقة والوضوح و الاختصار وعدم احتمال التأويل و عدم تعدد الدلالة في مجال الاستعمال الواحد، "ازدواجية المنهج التي بدت في دراسة الناقورية، تنطوي على حقيقتين هامتين، الأولى إن أحادية المنهج لا بد أن تكتنفها عثرات تقوض ثبات بنيتها، والثانية إن إعادة فحص أي منهج بعينه من أجل تحسينه يقود بالضرورة إلى الانفتاح على مناهج أخرى، أو بمعنى آخر يقود بالضرورة إلى هذه التوفيقية لكن الناقورية و إن سعى إلى هذه التوفيقية بإتباعه منهجا مزدوجا في دراسة المصطلح.

ولم يخرج عن الإطار العام لكلا المنهجين السابقين مما يبرز الحاجة إلى " تخطي الحدود الفاصلة بين المناهج و ممارسة منهج توفيقي أكثر استيعاب لمفردات المناهج السابقة و غيرها وهذه التوفيقية الأكثر استيعابا ربما تضع الخطوة الأولى نحو تأسيس خطاب تكاملي في التعامل مع المصطلح النقدي" [30].

فالنقد الأدبي يعتبر من أهم الممارسات الأدبية القديمة في نشأتها المتجددة في حلتها، ضمن موروثنا العربي؛ الثقافي و الأدبي، فلقد اهتم به العرب من العصور القديمة (ولو أنه قد اختلفت صورته وطبيعته من عصر إلى أخر)، إن النقد الأدبي أنما هة ظاهرة قديمة متجددة، تسعى إلى مدارسة النص الادبي، لإكتشاف صورته الجمالية، تتقدير الصفات الأساسية التي يجب توفرها به ليكون أثرا فنياً خالداً، لذلك هو يمتد في بعده إلى زمن قديم جداً، لكن بما أن الطموح الإبداعي للإنسان العربي لا يقف عند حدود ما هو كائن، بل تعداه ويتجاوزه لما ينبغي أن يكون، لذلك كان لابد من الإهتام بتلك الأعمال الادبية المستجدة، وتحليلها لمعرفة مواطن الجمال بها، وكذا تقويمها وتصويبها للأحسن، وتمييز الجيد من الرديء منها، إلا أن بداياته لم تتعدى أن

تكون أحكاما ذوقية انطباعية؛ ناتجة عن التأثر بالنص، ولكنه تطور فيما بعد، وعرف النقد الأدبي بوجهه الحديث والمعاصر، متجاوزا الماضي و مؤسسا للأفكار النقدية وطرح جديدة، وعلى إثر ذلك ظهرت ، مواكبا لظهور كثير من النصوص الإبداعية، و تسلح بالكثير من الأسس العلمية والفلسفية والنفسية والاجتماعية، من أجل إيجاد نقد يتسم بالموضوعية، أو على الأقل يسعى لأن يكون موضوعيا في تحليلاته و تنظيراته الحديثة وممارساته التطبيقية، في العصر المعاصر، وكل ذلك ساهم بشكل من الأشكال في تطور النقد الأدبي، وإرساء قواعده، والارتقاء به إلى مصاف الكيان المعرفي النوعي، المؤسس والممنهج ضمن مجالات العلوم الإنسانية .

وهذا ما جعل الاهتمام به يزداد وتتسع دائرته، حتى أصبح "الخطاب النقدي هو في حد ذاته مجالاً للتفكير والتأمل، و موضوعاً للدراسة والتحليل؛ ما يعرف بي(نقد النقد) أو (قراءة القراءة)" [31] - كما يسميها البعض على غرار جهودعبد الملك مرتاض في تنظير القراءة - على اعتبار أن النقد الأدبي كموضوع لم يعرف تنظيرا وترسيما إلا في العصر الحديث، حيث كان عبارة عن رؤى واطروحات متعددة ومتناثرة هنا وهناك، إلى أن ظهر الخطاب الوصفي والتشريحي والذي تقارب في مجمله من حالة النقد– حيث يتحول الخطاب النقدي إلى عمل إبداعي لدى الناقد الثاني، وهنا لابد أن نشير بالضرورة إلى كون الناقد لابد له من ان يتحلى بفكر واسع وخيال أوسع من المبدع، وإطلاع وعلم باليات النقد ومناهجه، من اجل أن يستطيع الإلمام والإحاطة بالنص من جميع جوانبه.

وقد سعت الكثير من الأقلام إلى محاولة إلى التأصيل لهذه الممارسة، والبحث عن جذورها، بينما اتجه آخرون إلى مسايرة الواقع والمعاش، في محاولة لتقييم الممارسة المعاصرة للإبداع الفني الراهن، وتتبع خيوط عملية النقد مابين النظرية والتطبيق، والرهانات المفروضة من الوقائع الحياتية للأديب والناقد على حد سواء .

إن خطاب نقد النقد؛ باعتباره كيانا معرفيا، أو حقلا ابستومولوجيا لا يزال ميدانا تتضافر الجهود النظرية والعملية من أجل بلورته وتوحيد معايره المعتمدة ومنهج مدارسته، (كتابات وجهود يوسف وغليسي؛ وهو واحد من الجزائريين الذين أبدو اهتماما كبيرا بنقد النقد، مثل كتابه النقدي؛ الخطاب النقدي عند الملك مرتاض)، للوصول إلى فهم صحيح وسليم وممنهج للنص، فقد جاء بمثابة أداة أو الية فضرتها الحاجة من أجل تصحيح مسار النقد، كجنس كتابة ترقى إلى ملامسة الابداع الفني بكفاءة وحياد، بعيدا عن الكتابات التي تختزل (نقد النقد) في صورة سجالية تنطلق من قناعات إيديولوجية أو ذاتية معينة. يصدر عن رضا وتعاطف، أو تملق أو تقرب، أو شتم وتجريح، وتشنيع .

والمتأمل والمهتم بالمسار الإنتاجي للحركة الأدبية و النقدية في بلادنا، سيلاحظ في يسر، كثرة الكلام عن أزمات الخطاب النقدي وإشكالياته وخصوصياته في المنطقة المغاربية، والجزائرية بالتحديد، ومن غير شك إنّ هذا الكلام لم يتأتى من عدم ، وإنما له جذوراً وأعماقا يمتد إليها، أو بالأصح ينطلق منها، ، كما أن هناك إشكال و اختلاف في طبيعة الأزمة، يتعدد ويتنوع من عقلية وأيديولوجية للناقد إلى إشكالية في فهم النظريات والآليات وتطبيقها، إلى تعدد في المصطلحات النقدية وعدم توحيدها – مثلا؛ ذات الظاهرة هناك من يسميها

نقد النقد، وهناك من يسميها قراءة القراءة كما هو الأمر عند عبد الملك مرتاض - واختلاف في المناهج وتعددها، ... الخ.

ومن خلال المتابعة والتمحيص للمنتج الأدبي، الحاصل على مستوى الساحة الجزائرية، وما تعج به من دراسة نقدية، وتحليلات نصية، من مختلف الأشكال والأجناس الأدبية، يتضح أن هناك حركة نقدية مسايرة للواقع تتماشى تبعاً للتطور الإبداعي، والمسار الفني الذي بلغ إليه النص الأدبي، والمثقف الجزائري في ذات الوقت - وتحاول أن تستوعب مختلف الأعمال التي تضج بها الساحة الأدبية الجزائرية، بتنوع مشاربها.. كظهور أعمال نقدية تهتم وتحاول مدارسة النص السردي الصحرواي، الذي برز على الساحة الإبداعية بشكل ملحوظ وتميزه وتفرده بأسلوبه وخصائصه - حيث نجد العمل الروائي للكاتب الأكاديمي د.عبد الله كروم (رواية الطرحاني) التي حازت على جائزة أسيا جبار للرواية الجزائرية المكتوبة باللغة العربية لسنة 2022، سواء أكان ذلك على مستوى العملية الإبداعية أو العملية النقدية ذاتها وبحدودها، أو تعلق الأمر بآلياتها الإجرائية وتوظيفها.

وكما هو معلوم إن الحديث عن النقد الأدبي في الجزائر؛ يقودنا إلى الحديث عن قضايا متعددة، لعل أبرزها قضية الوعي النقدي ومدى تمثله وتجسده في الممارسة، هذا لان الطرح الموضوعي لهذه الإشكالية النقدية طرح شاق قد تعترضه الإنزلاقات الفكرية - قد تحكمنا سواء بوعي أو بغير وعي - في ممارستنا النقدية لنص الأدبي، ولهذا سنحاول أن نكون قدر الإمكان موضوعيين في بحثنا هذا من خلال تتبعنا وتحليلنا للظاهرة النقدية، ونسعى إلى محاولة إزالة اللبس والغموض عنها وإضاءة العتمات منها، وتوضيح العلاقة الترابطية الواقعية ما بين النصوص الإبداعية والناقد والعملية النقدية الحاصلة، من خلال فهم الآليات وحسن توظيفها وتطبيقها على النصوص الأدبية، ومدى تأثر العملية النقدية بالراهن الجزائري، والى أي حد وفق النقد في الساحة الجزائرية في إنصاف النصوص الأدبية بعيدا عن الذاتية والإغراق في النظرية، وهذا كله رغبة منا إلى إنارة الوعي النقدي والمساهمة في إرساء معالم واضحة ينتهجها الناقد والدارس للنصوص الأدبية .

الخاتمة:

هكذا نكون قد قدمنا لمحة عن تطور النقد والمصطلح النقدي في الجزائر، وأهم المناهج النقدية التي استند إليها النقاد الجزائريون في مدارستهم للنصوص الأدبية.

قضية المصطلح واحدة من أهم القضايا التي ينبغي النظر إليها بمزيد من العناية و التأمل، لاسيا و نحن أمام مذاهب و تيارات و مناهج نقدية عديدة، لكل منها مصطلحاته ومفاهيمه و قضاياه، و هو ما جعل الحاجة إلى تنظيم المصطلحية النقدية حاجة ماسة، والعلاقة بين النقد الأدبي و منظومته الاصطلاحية، يشوبها الكثير من التشويش و الاضطراب في صياغتها الفنية، و في فهم محتواها، من مظاهر ذلك ما نجده من اختلاف في وضع المصطلحات وكذا استعمالها ، حتى أصبحت إشكالية المصطلح واختلافه وتعدده من العبارات المألوفة في الدرسات النقدية، بينما مر النقد الأدبي الجزائري في بداية نشأته بفترة باهتة، حيث لم يكن نقدا ممنهجا قائما

على أسس علمية معترف بها، استلزمت إعادة النظر في الاسس التي ركزت عليها المفاهيم الثقافية والمنطلقات الفكرية.

هوامش:

[1]. عبد العزيز المقالح، أوليات النقد الأدبي في اليمن(1984 -1939) ، دار الآداب، بيروت،ط:1،1984،ص6

[2] المرجع السابق، ص 6

[3] عبد الحميد عقار، أفق الخطاب النقدي بالمغرب، في كتاب «النقد الأدبي بالمغرب»، ص111.

[4] سلطان سعد القحطاني، النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية، نشأته واتجاهاته، ص206-207.

[5] حسام الخطيب، النقد الأدبي في الوطن الفلسطيني والشتات، ص232.

[6] سعد الدين كليب، النقد العربي الحديث، مناهجه وقضاياه، ص3.

[7] علي نجيب إبراهيم، دور الترابط النظري في توحيد مصطلحات النقد الروائي العربي، في كتاب «قضايا المصطلح»، المصدر السابق، ص60.

[8]. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986، ص43.

[9]. انظر أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1985، ص368-369.

[10]. يوسف غازي، مدخل إلى الألسنة، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط1، 1985، ص193.

[11]. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة، القاهرة، مصر ، ط9، ص59.

[12] قصي الحسين، تفكيك النص وتفكيك المصطلح النقدي، في كتاب «قضايا المصطلح»،المصدر السابق، ص365.

[13] - أحمد ابو حسن، مدخل إلى علم المصطلح؛ المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60-61، كانون الثاني – شباط 1989، بيروت، ص 84.

[14] - ينظر ترنس هوكز، ترجمة مجيد ماشطة، البنيوية وعلم الإشارة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1986، ص 120-121

[15]. أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001، ص 10.

[16]. عبدالسلام المسدي، " قاموس اللسانيات "، الدار العربية للكتاب، تونس 1984ص 13.

[17]. ينظر علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، مجلة اللسان العربي، ع30، 1988، ص85.

[18]. النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، علي القاسمي، مجلس اللسان العربي ع18-1، 1980 ص9.

[19]. ليلى المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، مجلس اللسان العربي ع28، 1987، ص85.

[20]. من أبرز هذه المؤسسات بنك المعلومات المصطلحية المقيسة والجمعية الإفرنسية للمصطلحية والجمعية الفرنسية للتقييس.

[21]. انظر جواد حسني سماعنة، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريف مجلة اللسان العربي ع46، 1998، ص41.

[22] ينظر سعد عبد الرحمن البازعي، تعالي المصطلح وانحناء التعريب. في كتاب الترجمة والثقافة العربية- المدارات والمسارات والتحديات، ص156

[23] ينظر المرجع نفسه، ص 169.

[24] ينظر بسام قطوس، إشكالية المصطلح النقدي المعاصر، السيميولوجيا نموذجاً، في كتاب «قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة»، ص324

[25] إبراهيم احمد ملحم، الخطاب النقدي و قراءة التراث نحو قراءة تكاملية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن،2007،ص153-154.

[26] انيسة (anissa)، بحث المصطلح النقدي، احلى منتدى ، موقع الكتروني، https://centpourcentdziri.ahlamontada.net/t874-topic

27 ينظر ميشال عاصي، مفاهيم الجمالية والنقد، في أدب الجاحظ، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1974.

[28] ينظر إبراهيم احمدملحم، الخطاب النقدي و قراءة التراث نحو قراءة تكاملية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، 2007، ص155-156.

[29] المرجع نفسه، ص157-158

[30] المرجع نفسه، ص 158.

[31] ينظر عبد الملك مرتاض، نظرية القراءة، تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب للنشر والتوزيع، 1998.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم احمد ملحم، الخطاب النقدي و قراءة التراث نحو قراءة تكاملية، عالم الكتب الحديث، اربد الأردن، 2007.
2. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب، القاهرة ، ط3، 1985،
3. أحمد مطلوب، معجم النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001.
4. بسام قطوس، إشكالية المصطلح النقدي المعاصر، السيميولوجيا نموذجاً، في كتاب " قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة".
5. حسام الخطيب، النقد الأدبي في الوطن الفلسطيني والشتات،
6. سعد الدين كليب، النقد العربي الحديث، مناهجه وقضاياه،
7. سعد عبد الرحمن البازعي، تعالي المصطلح وانحناء التعريب. في كتاب الترجمة والثقافة العربية- المدارات والمسارات والتحديات.
8. سلطان سعد القحطاني، النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية، نشأته واتجاهاته،
9. عبد الحميد عقار، أفق الخطاب النقدي بالمغرب، في كتاب "النقد الأدبي بالمغرب"
10. عبدالسلام المسدي، " قاموس اللسانيات " الدار العربية للكتاب، تونس 1984.
11. عبد العزيز المقالح، أوليّات النقد الأدبي في اليمن 1939-1948، دار الآداب، بيروت،ط:1،1984،
12. عبد الملك مرتاض، نظرية القراءة، تأسيس للنظرية العامة للقراءة الأدبية، دار الغرب للنشر والتوزيع
13. علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986،

14. علي نجيب إبراهيم، دور الترابط النظري في توحيد مصطلحات النقد الروائي العربي، في كتاب «قضايا المصطلح»
15. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ، دار نهضة، القاهرة، مصر، ط9،
16. قصي الحسين، تفكيك النص وتفكيك المصطلح النقدي، في كتاب «قضايا المصطلح».
17. يوسف غازي، مدخل إلى الألسنة، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق ، ط1، 1985.

المراجع المترجمة:

1. ترنس هوكز، ترجمة مجيد ماشطة ، البنيوية وعلم الإشارة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1986.

المجلات:

1. أحمد ابو حسن، مدخل إلى علم المصطلح؛ المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60-61، كانون الثاني – شباط 1989، بيروت .
2. جواد حسني سما، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريف، مجلة اللسان العربي ع46، 1998.
3. علي القاسمي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلس اللسان العربي ع18-1، 1980 .
4. علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، مجلة اللسان العربي، ع30، 1988.
5. ليلى المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، ، مجلس اللسان العربي ع28، 1987.